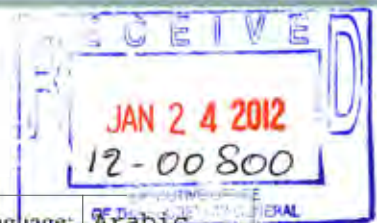


ACTION 07n-Pascoe

COPY UN  
7n-Ladson  
NH

Central



Job No.:	121221283	ETPU No.:	254.11	Original Language:	Arabic
Symbol:	(EOSG) TR-1657	Job date:	24/01/2012	ETS Translator:	McAuley

22/01/12

**DOCUMENT SUMMARY TRANSLATION**

DOC. TYPE:	Letter	DOC. DATE:	22/01/12
SENDER:	Secretary-General of the League of Arab States and the Minister for Foreign Affairs of Qatar		
ADDR. TO:	Secretary-General of the United Nations		
TOPIC:	Situation in Syria		
ATTACHMENT(S):	<ul style="list-style-type: none"><li>- Two decisions of the League of Arab States;</li><li>- Report of the Secretary-General of the League of Arab States;</li><li>- Handwritten note.</li></ul>		

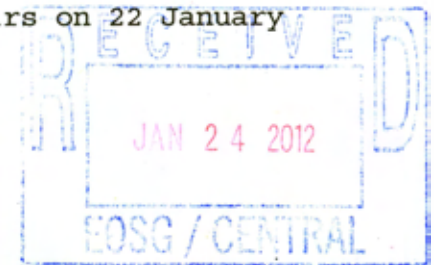
**SUMMARY OF CONTENT:**

- Pages 1 and 2 (two identical copies): Covering letter dated 22

January 2012 asking the Secretary-General of the United Nations to convene a meeting of the Security Council in order to hear a report from the Secretary-General of the League of Arab States and the Chair of the Arab ministerial committee on the situation in Syria. The letter also suggests that the Secretary-General of the United Nations should bring the annexes to the attention of Member States, without stating whether as documents of the General Assembly or Security Council.

- Pages 3 to 5: full text of a decision taken by the League of Arab

States at the level of ministers for foreign affairs on 22 January



ExR/12/006; POL/09/001; POL/03/004

2012, pursuant to a report of the head of the League of Arab States observer mission to Syria. The decision sets out a political solution based on the establishment of a government of national unity in order to prepare for free and fair elections. It requests the Secretary-General of the League of Arab States to report to the United Nations Security Council in order to encourage support for that plan.

- Page 6: Another decision taken at the same meeting, increasing the funds of the observer mission from \$1 million to \$5 million.

- Pages 8 to 12: report of the Secretary-General of the League of Arab States, which was considered at the same meeting.

- Page 13: handwritten note stating that the report submitted by the head of the observer mission (which the covering letter refers to as an annex) will be sent by express mail.

---

TR-1657

2012/1/22



الأمين العام

معالي السيد بان كي مون  
السكرتير العام للأمم المتحدة

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة مجلس جامعة الدول العربية للأزمة السورية، فقد عقد المجلس دورة غير عادية في مقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2012/1/22، واستمع الى تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية وهو تقرير فني ميداني يغطي الفترة من 2011/12/24 الى 2012/1/18، ويصف ما شاهده أعضاء البعثة المنتشرين في عشرين موقعا يغطي مختلف الأراضي السورية.

وقد ناقش السادة وزراء الخارجية العرب في هذا الاجتماع تطورات الأوضاع في سورية في ضوء التقرير الذي استمعوا اليه، وتدارسوا آخر المستجدات السياسية والأمنية في سورية، واتخذوا في نهاية أعمالهم قراراً تضمن جملة من الأمور من بينها، الاستمرار في نشر بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة. كما طلب القرار أن يقوم رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ مجلس الأمن الدولي لدعم خطة العمل العربية طبقاً لقرارات مجلس الجامعة.

وفي ضوء هذا القرار فإننا نرفق لكم القرار الصادر عن الدورة المشار اليها، وكذلك التقرير الذي اعدته الفريق أول الركن محمد مصطفى الدابي رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية، وتقرير الأمين العام للجامعة العربية حول مهمة البعثة والذي عرضه أمام السادة وزراء الخارجية العرب، راجياً التكرم بالإطلاع واتخاذ ما يلزم لتحديد موعد لعقد جلسة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري لرئيس اللجنة والأمين العام، والايجاز لاتخاذ ما يلزم نحو تعميم مرفقات هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

الشيخ حمد بن جابر آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر  
رئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية  
على المستوى الوزاري

د. نبيل العربي

نائب الأمين العام

الأمين العام



الأمين العام

2012/1/22

معالي السيد بان كي مون  
السكرتير العام للأمم المتحدة

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة مجلس جامعة الدول العربية للأزمة السورية، فقد عقد المجلس دورة غير عادية في مقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2012/1/22، واستمع الى تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية وهو تقرير فني ميداني يغطي الفترة من 2011/12/24 الى 2012/1/18، ويصف ما شاهده أعضاء البعثة المنتشرين في عشرين موقعاً يغطي مختلف الأراضي السورية.

وقد ناقش السادة وزراء الخارجية العرب في هذا الاجتماع تطورات الأوضاع في سورية في ضوء التقرير الذي استمعوا اليه، وتدارسوا آخر المستجدات السياسية والأمنية في سورية، واتخذوا في نهاية أعمالهم قراراً تضمن جملة من الأمور من بينها، الاستمرار في نشر بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة. كما طلب القرار أن يقوم رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ مجلس الأمن الدولي لدعم خطة العمل العربية طبقاً لقرارات مجلس الجامعة.

وفي ضوء هذا القرار فإننا نرفق لكم القرار الصادر عن الدورة المشار اليها، وكذلك التقرير الذي اعده الفريق أول الركن محمد مصطفى الدابي رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية، وتقرير الأمين العام للجامعة العربية حول مهمة البعثة والذي عرضه أمام السادة وزراء الخارجية العرب، راجياً التكرم بالإطلاع واتخاذ ما يلزم لتحديد موعد لعقد جلسة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري لرئيس اللجنة والأمين العام، والإيعاز لاتخاذ ما يلزم نحو تعميم مرفقات هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

الشيخ حمد بن جابر آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر  
رئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية  
على المستوى الوزاري

د. نبيل العربي

الأمين العام

**متابعة تطورات الوضع في سورية  
عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية**

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية  
المستأنفة بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة،  
- بعد إطلاعه:

▪ على التقرير الذي قدمه رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية، عن  
مهمة البعثة في الفترة ما بين 2011/12/24 و 2012/1/18 وفقاً للمهام الموكلة إلى  
هذه البعثة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الجمهورية العربية السورية والأمانة  
العامّة في 2011/12/19 بالقاهرة،

- وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول الإطار السياسي والفني لهذه المهمة، وما  
استجد من تطورات على مسار الأحداث في سورية منذ بدء تعامل الجامعة مع هذه  
الأزمة،

- واستناداً إلى بيانات وقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري التالية: البيان رقم  
148 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 والبيان رقم 152 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13  
والقرار رقم 7435 د.غ.ع بتاريخ 2011/10/16 والقرار رقم 7436 د.غ.ع.م بتاريخ  
2011/11/2 والقرار رقم 7437 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7438  
د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 والقرار رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16  
بالرباط والقرار رقم 7440 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7441  
د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 بشأن تطورات الأوضاع في سورية، والقرار رقم 1900  
د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/26 الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على  
المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وبيان رقم 161 د.غ.ع.م بتاريخ  
2011/12/20، وعلى القرار رقم 7442 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/27 بشأن متابعة  
تطورات الوضع في سورية، والبيان الصادر بتاريخ 2011/12/3 بالدوحة، والبيان  
الصادر بتاريخ 2011/12/17 بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ 2012/1/8 بالقاهرة،  
- واستكمالاً للجهود والمسااعي الهادفة إلى إخراج سورية من أزمتها دون أي تدخلات  
خارجية أو الانزلاق نحو حرب أهلية، وحرصاً على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية،  
- وبعد أن تدارس المجلس تقرير رئيس بعثة المراقبين إلى سورية، وتطورات الوضع في

سورية،



- وإذ يشيد بالجهود المقدرة التي يبذلها رئيس وأعضاء بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الذين يؤدون مهمتهم بكل شجاعة في ظروف صعبة ووسط أخطار جسيمة،
- وإذ يأخذ في الاعتبار التقدم الجزئي الذي تم تحقيقه في تنفيذ بعض الالتزامات التي تعهدت بموجبها الحكومة السورية، واعتبار ذلك غير كافٍ،

### يقرر

- 1- ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
- 2- مطالبة الحكومة السورية بما يلي:
  - الإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة،
  - وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المغنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.
  - سحب الجيش السوري وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية.
  - ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.
  - دعوة الحكومة السورية إلى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات خاصة أجهزة الاتصالات.
- 3- الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة.
- 4- دعوة الحكومة السورية وكافة أطراف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجل لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة وذلك لتحقيق المبادرة التالية:
  - أ- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.
  - ب- تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.

- ج- إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكل سلمي.
- د- قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.
- هـ- إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.
- و- قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور.
- 5- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.
- 6- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.
- 7- الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقاً لقرارات مجلس الجامعة.

(ق: رقم 7444-د.غ.ع.م - 2012/1/22)

**زيادة تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل العربية  
لحل الأزمة السورية**

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية  
المستأنفة بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة،

- بعد إطلاعه:

▪ على التقرير الذي قدمه رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية، عن  
مهمة البعثة في الفترة ما بين 2011/12/24 و2012/1/18 وفقاً للمهام الموكلة إلى  
هذه البعثة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الجمهورية العربية السورية والأمانة  
العامة في 2011/12/19 بالقاهرة،

▪ وعلى قرار مجلس الجامعة رقم 7437 في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ  
2011/11/2 بشأن تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل لحل الأزمة السورية،

- وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول الإطار السياسي والفني لهذه المهمة، وما استجد  
من تطورات على مسار الأحداث في سورية منذ بدء تعامل الجامعة مع هذه الأزمة،

- وبعد أن تدارس المجلس تقرير رئيس بعثة المراقبين إلى سورية، وتطورات الوضع في  
سورية، وأكد على أهمية استمرار البعثة في مهمتها وتوفير ما يلزم لها من دعم فني ومالي،

- وبناءً على توصية اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والمجتمعة بتاريخ 2012/1/8،

**يقرر**

رفع المبلغ المخصص لتمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل العربية لحل الأزمة  
السورية من مليون دولار إلى خمسة ملايين دولار أمريكي قابلة للزيادة وفقاً لظروف  
ومتطلبات عمل بعثة المراقبين.

(ق: رقم 7445-د.غ.ع.م - 2012/1/22)



ج01/س(01/12)/07-د(0031)



جامعة الدول العربية - الامانة العامة  
قطاع مجلس الجامعة  
إدارة شؤون مجلس الجامعة

## اجتماع

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري  
في دورته غير العادية المستأنفة  
القاهرة: 22 يناير/ كانون ثاني 2012

## تقرير الأمين العام

### حول

مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية



## تقرير الأمين العام حول مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية

أود أن أوجه بكل بالشكر والتقدير للفريق محمد مصطفى الدابي ولجميع المراقبين العاملين في البعثة على ما بذلوه من جهود وما تحملوه من أعباء أثناء تأديتهم لهذه المهمة الصعبة التي نأمل أن تصل إلى مبتغاهما وتحقيق أهدافها في إجراح خطوات الحل العربي للأزمة السورية.

وفيما يتعلق بنتائج التقرير الميداني، فلا بد من القول، أن النتائج توضح أن هناك تقدم ولكن الحكومة السورية مازالت حتى الآن غير ملتزمة بالتنفيذ الفوري والكامل لتعهداتها وفقاً لبروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الموقع بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وخطة العمل العربية.

من ناحية أخرى، أود أن أؤكد أمام المجلس الموقر على جملة من النقاط والملاحظات الرئيسية المتعلقة بالإطار السياسي والفني لمهمة البعثة، وما يحيط بها من صعوبات وملازمات ذات أبعاد وتعقيدات خالية في الصعوبة، وما استجد من تطورات على مسار الأحداث في سورية منذ بدء تعامل الجامعة العربية مع هذه الأزمة، وذلك بهدف وضع التقرير في سياقه وإطاره السياسي السليم.

### أولاً هذه النقاط يتعلق بطبيعة هذه المهمة:

- وهي مهمة كما تعلمون غير مسبقة في تاريخ العمل السياسي والميداني لجامعة الدول العربية، وربما تكون أيضاً غير مسبقة على المستوى الدولي بحكم الخصائص المتعلقة بمسار الأزمة السورية، وتفاعل المجتمع الدولي مع مجريات أحداثها.

- فلم يسبق أن تم إرسال فريق من المراقبين المدنيين إلى دولة تشهد حركة احتجاج مدنية متصاعدة تطالب بتغيير النظام وإسقاطه، ليتحققوا من قيام حكومة هذه الدولة من تنفوذ تعهداتها بوقف أعمال القتل والعنف، وسحب المظاهر المسلحة من المدن والأحياء



السكنية، وإطلاق سراح المعتقلين، في وقت لا تزال فيه أجهزة الحكومة السورية مسيطرة على زمام الأمور في البلاد.

- الحكومة السورية هي المسؤولة عن سلامة وأمن المراقبين ومواكبة تحركاتهم واتصالاتهم على الأرض، وهنا، اقتبس ما جاء في التقرير في الفقرة (57) من "أن الجانب الحكومي حاول التعامل مع البعثة بإستراتيجية محكمة لمحاولة الحد من وصولها إلى صق المناطق، وإشغالها بقضايا تهم الجانب الحكومي". إلا أن البعثة كانت واعية لهذه الإستراتيجية وقلّبت هذا الأسلوب، وتعاملت معه بما يحقق تنفيذ مهامها بالصورة المطلوبة، وتغلبت على الكثير من المواقف التي اعترضت عملها.

- وما يزيد من تعقيدات طبيعة هذه المهمة أيضاً أن هناك شراخ وأحياء سكنية أصبحت وبحكم تطور مجريات الأحداث خارج سيطرة الحكومة السورية، وتسيطر عليها عناصر تابعة للمعارضة من بينها عناصر مسلحة غير نظامية.

- وكما تدل الوقائع ومجريات الأحداث على الأرض، فإن الأجهزة الأمنية السورية لا زالت تتعامل مع هذه الأزمة باعتبارها أزمة أمنية بالدرجة الأولى، وهو ما يقس استمرار عدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لتعهداتها، وفقاً للبروتوكول وخطّة العمل العربية.

- جميع هذه الوقائع، أضافت إلى مهمة المراقبين أعباء ميدانية كثيرة ومن بينها أبعاد إنسانية لا يمكن تجاهلها، فلم تعد مهمة البعثة مقتصرة على التحقق فقط من تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها، وإنما امتدت لعلاج مشاكل ميدانية وإنسانية مرتبطة بتوفير الحماية للمدنيين، وكذلك تسجيل شهادات خاصة بأوضاع حقوق الإنسان في سورية. وما شجع المراقبين على الانخراط في مثل هذه المهام هو مطالبات سكان الأحياء والمناطق الساخنة وأطراف المعارضة لهم بتوفير الحماية والتواجد إلى جانبهم ومساعدتهم على حل ما يواجهونه من مشاكل حياتية يومية، كما أن تواجد المراقبين خلق بعض الاطمئنان لدى أطراف المعارضة مما أدى إلى زيادة أعداد المتظاهرين سلمياً خلال الفترة الماضية وذلك في المناطق التي كان المراقبون يتواجدون فيها.





- هذا المأرق الذي يواجه الحل العربي، ومهمة المراقبين، والمجتمع الدولي أيضاً، يتطلب من مجلس الجامعة التفكير فيما آلت إليه مستجدات الأزمة السورية وأسلوب التعامل العربي والدولي معها، حتى لا تكون مهمة المراقبين مفتوحة إلى ما لا نهاية وبدون مسار سياسي جدي يرافق جهود بعثة المراقبين.

- وبناء عليه، فإن القرار بتعدد مهمة البعثة لابد وأن يرافقه إعادة النظر في طبيعة مهمتها والمهام الموكلة إليها، وكذلك في توفير الإمكانيات المطلوبة لها سواء من العدد أو من التجهيزات. كما أن التمديد لهذه البعثة بدون الاتفاق على مسار سياسي يواكب عملها في معالجة الأزمة سيكون له آثار سلبية على مصداقية التحرك العربي وعلى الجهود التي تبذلها بعثة المراقبين.

أما فيما يتعلق بتقرير رئيس البعثة المعروف، أمامكم اليوم:

- فأود أن أشير إلى مجموعة ملاحظات تتعلق بالإطار الزمني للتقرير والهدف منه وهي: أولاً: إن هذا التقرير يغطي فترة زمنية محددة وقصيرة من 2011/12/29 إلى 2012/1/18، ولا يتعرض للشهور التسعة السابقة للأزمة السورية وما جرى فيها من أحداث وقائع وانتهاكات لم تتمكن البعثة من الخوض في تفاصيلها، حيث لا يدخل هذا الأمر في ولايتها، وهو ما يجب وضعه تماماً في الاعتبار عند تقييم عمل المراقبين، خاصة وأن البعثة رصدت ما تمكنت من رصده خلال فترة قصيرة نسبياً وليس خلال فترة الأزمة بأكملها ومنذ بدايتها في 15 مارس 2011.

ثانياً: أن مهمة البعثة وكما جاءت في البروتوكول هي "التحقق" من تنفيذ الحكومة

السورية لتعهداتها بموجب البروتوكول وخطة العمل العربية، وهي:

- 1- وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
- 2- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
- 3- إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
- 4- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.



وهي تعهدات واضحة ومطلوب من الحكومة السورية التنفيذ الفوري والكامل لها، وهنا لا بد أن أذكر أن الحكومة السورية عند بدء العمل بالبروتوكول لم تكن قد أوفت بكامل تعهداتها كما هو واضح من تقرير بعثة المراقبين.

ثالثاً: ومع ذلك، يجب القول أنه خلال فترة عمل بعثة المراقبين، طرأ بعض التقدم في الوفاء بالتعهدات التي التزمت بها الحكومة السورية كما هو واضح من التقرير، إلا أن الحكومة السورية حتى الآن لم تلتزم بالتنفيذ الكامل والفوري لتلك التعهدات.

رابعاً: وربما يكون الأخطر في تقرير البعثة، هو أن استخدام العنف المفرط من قبل الأجهزة الأمنية السورية ومنذ مارس الماضي قد أدى إلى تولد رد فعل من جانب المواطنين المحتجين أو المعارضة، وكذلك من جانب ما يطلق عليه الجيش السوري الحر، الأمر الذي يحمل في طياته احتمال نشوب حرب أهلية، كما أشارت الفقرتان 71 و 74 من التقرير اللتان تتحدثان عن حالة من الاحتقان الشديد والظلم والقهر الذي يعاني منه المواطنون السوريون، حيث لجأت المعارضة إلى حمل السلاح نتيجة لما تعرضت له من استخدام مفرط للقوة من جانب القوات الحكومية عند التصدي للاحتجاجات ومن قهر واعتقالات وممارسات التعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الأجهزة الأمنية.

خامساً: فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين فإنه قد تم بالفعل الإفراج عن أعداد منهم، إلا أن العدد الإجمالي والعدد المتبقي من هؤلاء المعتقلين ليس معروفاً على وجه الدقة، وهو أمر لا يزال يحتاج إلى المزيد من المتابعة من قبل بعثة المراقبين.

سادساً: كما أن إتاحة المجال أمام وسائل الإعلام ما زال يسوده العديد من القيود، وإن كانت الفترة الماضية قد شهدت تواجد لعدد أكبر من وسائل الإعلام العربية والأجنبية مقارنة بما كان عليه الحال في السابق.

سابعاً: على الرغم من أن تواجد فريق المراقبين على الأرض لم يؤد إلى التزام الحكومة السورية الكامل والفوري بتعهداتها، إلا أن ذلك التواجد كان له بعض الإيجابيات، منها:





- السماح للشعب السوري بحرية أكبر في التعبير عن مواقفه، وهو ما تجلى في زيادة أعداد المتظاهرين في العديد من المدن بعد وصول المراقبين.
- السماح للكثير من أفراد الشعب بإيجاد آلية للتعبير المباشر عن تجربتهم ومواقفهم من خلال الشهادات التي قدموها مباشرة الى العديد من أفراد البعثة.
- نجحت البعثة في رصد وتسجيل الكثير عن أوضاع حقوق الإنسان في سوريا.
- نجحت البعثة كذلك في الحصول على قوائم للمعتقلين والمفقودين، وذلك نتيجة التواصل الكبير بين أفراد الشعب والبعثة، سواء في اللقاءات المباشرة أو من خلال المواقع الالكترونية التي خصصتها الجامعة لهذا الغرض، وتسعى البعثة للعمل على الإفراج عنهم، وكذا معرفة مصير المفقودين.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أقترح على المجلس التوصيات التالية:

- أ- تمديد عمل فريق المراقبين مع دعمه سياسياً وإعلامياً وكذلك زيادة عدد أفرادهِ وتوفير احتياجاتهِ من حيث الإعداد الفني والإمكانيات، وذلك في إطار مقررات اجتماع اللجنة الوزارية العربية بشأن الوضع في سورية يوم 2012/1/18.
- ب- تكليف الأمين العام باستمرار التواصل مع سكرتير عام الأمم المتحدة لضمان حصول التحرك العربي على الدعم اللازم.
- ج- تكليف الأمين العام بالتواصل مع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بما في ذلك مع أعضاء مجلس الأمن، لضمان توافق ودعم دوليين للتحرك العربي وللعمل السريع على بلورة آليات للتحرك نحو طرح سياسي للخروج من الأزمة السورية يشمل كافة الأطراف السورية المعنية.

بإحدى المرفقات سوف تصل عن طريق البريد السريع  
والخاصة بتقرير رئيسي بحثه مرافق  
حاجته الدول العربية